No. 49369*

Australia
and
Lebanon

Agreement between Australia and the Republic of Lebanon regarding cooperation on protecting the welfare of children. Beirut, 18 March 2009

Entry into force: *1 May 2010, in accordance with article 14*

Authentic texts: *Arabic and English*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *Australia, 13 February 2012*

No UNTS volume number has yet been determined for this record. The Text(s) reproduced below, if attached, are the authentic texts of the agreement /action attachment as submitted for registration and publication to the Secretariat. For ease of reference they were sequentially paginated. Translations, if attached, are not final and are provided for information only.

Australie
et
Liban

Accord entre l'Australie et la République libanaise relatif à la coopération en matière de protection du bien-être des enfants. Beyrouth, 18 mars 2009

Entrée en vigueur : *1er mai 2010, conformément à l'article 14*

Textes authentiques : *arabe et anglais*

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : *Australie, 13 février 2012*

* *Numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier. Les textes reproduits ci-dessous, s'ils sont disponibles, sont les textes authentiques de l'accord/pièce jointe d'action tel que soumises pour l'enregistrement et publication au Secrétariat. Pour référence, ils ont été présentés sous forme de la pagination consécutive. Les traductions, s'ils sont inclus, ne sont pas en form finale et sont fournies uniquement à titre d'information.*

المادة الخامسة عشرة
تطبق هذه الاتفاقية على أي قضية يطرحها أي من الطرفين حتى وإن بدأت هذه القضية قبل تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ.

المادة السادسة عشرة
تبقى هذه الاتفاقية سارية إلى أن ينهيها أحد الطرفين، ويمكن لأي طرف إنهائها في أي وقت عبر إرسال إشعار خطي إلى الطرف الآخر بهذا الشأن. يصبح هذا الإنهاء نافذاً بعد انقضاء ستة أشهر من تاريخ استلام الإشعار. وعلى الرغم من الإنهاء، على اللجنة أن تبذل كل ما في وسعها للبت في القضايا المرفوعة إليها قبل إرسال الإشعار الخطي.

وإثباتا لذلك، فإن الموقعين أدناه المخولين بذلك حسب الأصول من حكومتيهما قد وقعا على هذه الاتفاقية.

_____عام ألفين و_____ من شهر حرّرت في بيروت في اليوم

على نسختين أصليتين باللغتين الإنجليزية والعربية ، ولكلا النصين الحجية نفسها.

عن حكومة أستراليا **عن حكومة الجمهورية اللبنانية**

المادة السابعة

1. يجوز لأي من الطرفين طرح القضايا على اللجنة للبت بها، عبر القنوات الدبلوماسية.
2. تشكل القنوات الدبلوماسية قنوات الاتصال العادية بين الطرفين.

المادة الثامنة

تجتمع اللجنة بناء على طلب أي من الطرفين في التاريخ الذي يتم تحديده باتفاق متبادل.

المادة التاسعة

يجب تدوين النتائج التي تتوصل إليها اللجنة وتضمن تلك الأخيرة سرية المعلومات في ما له صلة بالقضايا الفردية.

المادة العاشرة

ترفع اللجنة تقاريرها حول تطبيق هذه الاتفاقية إلى وزارة الخارجية والمغتربين عن الجانب اللبناني ووزارة الشؤون الخارجية والتجارة عن الجانب الأسترالي.

المادة الحادية عشرة

1. ليس في هذه الاتفاقية ما يقصد به تقييد أو المس بحقوق وواجبات أي من الطرفين الناشئة عن معاهدات أخرى تسري عليهما، وعلى وجه الخصوص اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية واتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية.
2. ليس في هذه الاتفاقية ما يقصد به استبدال أو منع أي وسيلة أخرى من وسائل الاتصال والبت في القضايا بين الطرفين بما في ذلك حلها.
3. ليس في القسم الثاني من هذه الاتفاقية ما يقصد به الحؤول دون المباشرة بأي مرافعات أمام السلطة القضائية أو الإدارية لدى أحد الطرفين في ما له صلة بطفل ما.

المادة الثانية عشرة

على الطرفين توفير ترجمة جميع المراسلات الصادرة بموجب هذه الاتفاقية إلى لغة الطرف الآخر الرسمية.

المادة الثالثة عشرة

يسوى أي نزاع ينشأ عن تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية بالتشاور أو التفاوض عبر القنوات الدبلوماسية.

المادة الرابعة عشرة

تدخل هذه الاتفاقية حيّز التنفيذ في اليوم الأول من الشهر الثاني الذي يلي استلام آخر الإشعارين بدخولها حيز التنفيذ.

المادة الرابعة

تكون صفة اللجنة استشارية.

المادة الخامسة

1. يتعين على اللجنة القيام بما يلي وفقاً لقوانين كل من الطرفين:
   (أ) تنفيذ أهداف هذه الاتفاقية،
   (ب) دراسة المشكلات المتعلقة بالقضايا الفردية تسهيلاً للتوصّل إلى حلّها،
   (ج) احترام قرارات المحاكم الدينية أو المدنية التابعة لكل من الطرفين في القضايا الفردية،
   (د) تعزيز الوعي والتعاون بين السلطات المعنية لدى الطرفين بهدف تحقيق أهداف هذه الاتفاقية في القضايا التي تطرح على اللجنة،
   (ه) توفير معلومات عامة حول قوانين الطرف المعني بتنفيذ الاتفاقية،
   (و) قيام كل من الطرفين بإطلاع الطرف الآخر على تطبيق الاتفاقية، وبذل كل ما في وسعهما لإزالة أي عقبات تعترض تنفيذها.
2. تشمل أنواع القضايا التي تنظر فيها اللجنة القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية مثل حق حضانة الطفل والمسائل التي تقضي باتخاذ تدابير تتعلق بحماية حقوق الطفل وحقوق الإنسان عموماً.
3. لن تقوم اللجنة بالنظر في قضايا أو مسائل تتعلق بتأشيرات السفر أو الهجرة إلا وفقا لما هو منصوص عليه في الفقرة (د) من المادة السادسة.

المادة السادسة:

تتّخذ اللجنة كافة التدابير اللازمة، بشكل مباشر أو من خلال وسيط ما، وفقاً لقوانين كل من الطرفين، في سبيل:

(أ) كشف مكان تواجد الطفل الذي يكون موضوع هذه الاتفاقية،
(ب) تشجيع التوصّل إلى حل ودّي في القضايا التي يشكّل فيها حق حضانة الطفل أو الالتقاء به موضع خلاف،
(ج) المساعدة على التوصّل إلى حل ودّي في المسائل الناجمة عن قضايا يتم فيها إبعاد الطفل عن أراضي أحد الطرفين أو إبقاؤه فيها رغماً عن إرادة أحد الوالدين، وكذلك تشجيع وتسهيل توصّل الوالدين إلى اتفاق حول كيفية الالتقاء بالطفل أو إعادته إلى أراضي الطرف الآخر،
(د) تسهيل إعداد الطلبات والقيام على وجه السرعة بالبتّ في طلبات التأشيرة وإذن الخروج وغيرها من وثائق السفر للأهل والأطفال،
(ه) متابعة التقدم الذي يتم إحرازه في القضايا بغية رفع تقارير حول الوضع السائد آنذاك إلى السلطات المختصة لدى الطرفين،
(و) استلام وتبادل المعلومات والوثائق المتعلقة بالقضايا وكذلك تسهيل نقل تلك المعلومات والوثائق، عند الضرورة، إلى السلطات المختصة لدى كل من الطرفين.

القسم الأول

التطبيق والأهداف

المادة الأولى

تشمل هذه الاتفاقية، بما يتوافق مع قوانين كل من الطرفين، الأهداف التالية:

(أ) ضمان التعامل مع مصالح الطفل على أنها فوق كل اعتبار في القضايا المتعلقة بحق الوالدين بحضانة أطفالهم والالتقاء بهم،

(ب) ضمان احترام حقوق الطفل المنفصل عن أحد والديه أو كليهما بالحفاظ على علاقات شخصية واتصال مباشر بوالديه بشكل منتظم، ما لم يتعارض ذلك مع مصالح الطفل الفضلى وفق ما تقضي به أحكام اتفاقية الأمم المتحدة حول حقوق الطفل،

(ج) ضمان احترام حقوق أحد الوالدين المنفصل عن طفله بالحفاظ على علاقات شخصية والالتقاء المباشر به بشكل منتظم وفق ما تقضي به أحكام اتفاقية الأمم المتحدة حول حقوق الطفل،

(د) مساعدة الطفل على التعافي من أية تأثيرات ضارة قد يعاني منها نتيجة قيام أحد الوالدين بإبعاده من أراضي أحد الطرفين ونقله إلى أراضي الطرف الآخر.

المادة الثانية

لأغراض هذا الاتفاق، يقصد بكلمة "طفل": الطفل الذي يحمل الجنسية اللبنانية أو الجنسية الأسترالية و/أو الطفل الذي يحمل الجنسيتين اللبنانية والأسترالية معاً. ويتم بنوع خاص توفير لقاءات ومساعدات قنصلية للأطفال الذين يحملون الجنسيتين اللبنانية والأسترالية.

القسم الثاني

اللجنة الاستشارية المشتركة

المادة الثالثة

1. تُشكل لجنة استشارية مشتركة تضم عن الجانب اللبناني ممثلين عن وزارات الخارجية والمغتربين والعدل والداخلية والبلديات وعن الجانب الأسترالي ممثلين عن وزارة الشؤون الخارجية والتجارة وعن النيابة العامة.
2. يمكن لأي طرف أن يعيّن أشخاصاً إضافيين لتمثيل سلطات معنية أخرى تابعة له في القضايا التي ترفع إلى اللجنة لتنظر فيها.

[ARABIC TEXT – TEXTE ARABE]

اتفاقيـــــــــة
تعاون بين حكومة أستراليا وحكومة الجمهورية اللبنانية حول حماية رعاية الطفل

مقـــــدمـــــــــة

إن حكومة أستراليا وحكومة الجمهورية اللبنانية ،

دعماً منهما لعلاقاتهما المتبادلة ورغبة منهما في تعزيز التعاون بين دولتيهما بما يضمن حماية رعاية الطفل،

وإذ تأخذان في الاعتبار أحكام اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الطفل المعقودة في نيويورك في 20 تشرين الثاني 1989، لا سيما أحكام المادة (11) منها التي تقوم بموجبها الدول الأعضاء ومن بينها الجمهورية اللبنانية وأستراليا باتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة النقل غير المشروع للأطفال وعدم إعادتهم، ولهذه الغاية تشجعان عقد اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف في هذا المجال،

وإذ تأخذان في الاعتبار أحكام اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية المعقودة في فيينا في 24 نيسان 1963 التي تشكل الجمهورية اللبنانية وأستراليا دولتين عضوين فيها، وعلى وجه الخصوص أحكام المادة الخامسة (هـ) و(حـ) منها التي تقضي بموجبها الوظائف القنصلية، من بين أمور أخرى، بمؤازرة ومساعدة مواطني الدولة الموفدة وحماية مصالح الأطفال الذين هم من مواطني تلك الدولة، وذلك ضمن الحدود التي تمليها قوانين وأنظمة الدولة المضيفة،

وإدراكا منهما بأن القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية، بما في ذلك قضايا حضانة الطفل وحق الالتقاء به، قد تشكل في أغلب الأحيان مآس إنسانية وتحدياً كبيراً أمام جهودهما الثنائية للتوصل إلى حل عادل وإنساني،

ورغبة منهما في تطوير وتعزيز التعاون القنصلي والإداري بين دولتيهما في سبيل معالجة هذه القضايا،

قد اتفقتا على ما يلي:

[ENGLISH TEXT – TEXTE ANGLAIS]

AGREEMENT BETWEEN AUSTRALIA AND THE REPUBLIC OF LEBANON REGARDING COOPERATION ON PROTECTING THE WELFARE OF CHILDREN

The Government of Australia and the Government of the Republic of Lebanon

In support of their mutual relations, and desirous to promote cooperation between their two States to ensure the protection of the welfare of children;

Taking into consideration the provisions of the United Nations Convention on the Rights of the Child, done at New York on 20 November 1989, and in particular the provisions of Article 11 according to which the State Parties, including Australia and the Republic of Lebanon, shall take the necessary measures to combat the illicit transfer and non-return of children abroad and to this end, promote the conclusion of bilateral or multilateral agreements in this respect;

Taking into consideration the provisions of the Vienna Convention on Consular Relations, done at Vienna on 24 April 1963, to which Australia and the Republic of Lebanon are State Parties, and in particular the provisions of Article 5(e) and (h), according to which consular functions consist, inter alia, in helping and assisting nationals of the sending State and in safeguarding, within the limits imposed by the laws and regulations of the receiving State, the interests of children who are nationals of the sending State;

Recognising that questions relating to personal status matters, including questions of child custody and access, can often represent human tragedies and present a particular challenge to bilateral efforts for a just and humane solution;

Desiring to promote and enhance consular cooperation and administrative cooperation between their two States to deal with these issues;

Have agreed as follows:

Part 1
Application and objects

Article 1

The objects of this Agreement include, consistent with the laws of both Parties:

(a) ensuring that the best interests of children are treated as of primary importance in matters relating to parents' rights of custody and access to their children;

(b) ensuring respect for the rights of children who are separated from one or both parents to maintain personal relations and direct access with both parents on a regular basis, except if it is contrary to a child's best interests, as provided for in the United Nations Convention on the Rights of the Child;

(c) ensuring respect for the rights of a parent who is separated from a child to maintain personal relations and direct access with the child on a regular basis as provided for in the United Nations Convention on the Rights of the Child;

(d) assisting a child to recover from any harmful effects suffered in the removal of the child by a parent from the territory of one Party to the territory of the other Party.

Article 2

For the purposes of this Agreement the word child shall include a child of either Australian or Lebanese nationality and/or a child of dual Australian and Lebanese nationality. In particular, consular access and assistance shall be made available to children of dual Australian and Lebanese nationality.

Part 2
Joint Consultative Commission

Article 3

1. A Joint Consultative Commission shall be established comprising representatives of the Ministries of Justice, Foreign Affairs & Emigrants and the Ministry of Interior and Municipalities for the Republic of Lebanon and representatives of the Department of Foreign Affairs and Trade and the Attorney-General's Department for Australia.

2. A Party may appoint additional persons to represent other concerned authorities of that Party in respect of cases submitted for consideration by the Commission.

Article 4

The Commission shall be consultative in nature.

Article 5

1. The Commission shall, in accordance with the laws of each Party:

(a) implement the objects of this Agreement;

(b) consider problems related to individual cases with a view to facilitating their resolution;

(c) respect the decisions of each Party's religious or civil courts in individual cases;

(d) promote awareness and cooperation between the concerned authorities of both Parties to achieve the objects of this Agreement with respect to cases brought to the attention of the Commission;

(e) provide information of a general character as to the law of the Party in connection with the application of the Agreement;

(f) keep each other informed with respect to the operation of this Agreement and, as far as possible, to eliminate any obstacles to its implementation.

2. The types of cases to be considered by the Commission shall include matters pertaining to personal status such as child custody and those which require measures pertaining to the protection of the child's rights and of basic human rights in general.

3. The Commission shall not consider cases or matters pertaining to visas or immigration except as provided for in Article 6(d).

Article 6

In particular, either directly or through any intermediary, the Commission shall take all appropriate measures in accordance with the laws of each Party:

(a) to discover the whereabouts of a child who is subject to this Agreement;

(b) to encourage an amicable resolution of the issues in cases in which custody of or access to a child is in dispute;

(c) to assist in finding an amicable resolution of the issues in cases in which a child is removed to or retained in the territory of a Party against the wishes of a parent, including to encourage and facilitate agreement by the parents on access by a parent to the child or return of the child to the territory of the other Party;

(d) to facilitate the making of applications, and expeditious determination of applications, for visas, exit permits and other travel documentation for parents and children;

(e) to follow the progress of cases with a view to providing timely status reports to the concerned authorities of both Parties;

(f) to receive and exchange information and documents related to cases and facilitate the transmission of such information and documents to the concerned authorities of either Party as required.

Article 7

1. Either Party may present, through diplomatic channels, cases to the Commission for consideration.

2. The usual channel of communication between the Parties shall be the diplomatic channel.

Article 8

The Commission shall meet at the request of either Party, on a date arrived at by mutual decision.

Article 9

The conclusions of the Commission are to be put on record. The Commission shall ensure the confidentiality of information regarding individual cases.

Article 10

The Commission shall report to the Ministry of Foreign Affairs and Emigrants for Lebanon and the Department of Foreign Affairs and Trade for Australia regarding the operation of this Agreement.

Article 11

1. Nothing in this Agreement is meant to limit or otherwise affect the rights and obligations of each Party arising from other treaties which apply to both Parties, and in particular the Vienna Convention on Diplomatic Relations and the Vienna Convention on Consular Relations.

2. Nothing in this Agreement is meant to replace or preclude any other means of communication and consideration of cases, including their resolution, between the Parties.

3. Nothing in Part 2 of this Agreement is meant to preclude the commencement of any proceedings before the judicial or administrative authority of a Party in respect of a child.

Article 12

For all written communications pursuant to this Agreement, the Parties shall provide a translation into an official language of the other Party.

Article 13

Any dispute arising out of the interpretation or execution of this Agreement shall be settled by consultation or negotiation through diplomatic channels.

Article 14

This Agreement will enter into force on the first day of the second month after the later of the two notifications has been received.

Article 15

This Agreement shall apply to a case raised by either Party even if the case began before the entry into force of this Agreement.

Article 16

This Agreement shall remain in force until terminated by either Party. Either Party may terminate this Agreement at any time by giving written notice to the other Party to that effect. Termination shall take effect six months after receipt of the notice. Notwithstanding termination, the Commission shall make every effort to finalise cases brought to its attention prior to the giving of the written notice.

In Witness thereof the undersigned, being duly authorised thereto by their respective Governments, have signed this Agreement.

Done at Beirut on the 18th day of March two thousand and nine, in two originals, in English and Arabic, each version being equally authentic.

For Australia:

H.E. Lyndall Sachs
Ambassador

For the Republic of Lebanon:

H.E. Ibrahim Najjar
Minister of Justice

[TRANSLATION – TRADUCTION]

ACCORD ENTRE L'AUSTRALIE ET LA RÉPUBLIQUE DU LIBAN RELATIF À LA COOPÉRATION EN MATIÈRE DE PROTECTION DU BIEN-ÊTRE DES ENFANTS

Le Gouvernement de l'Australie et le Gouvernement du Liban,

Désireux de renforcer leurs relations bilatérales et de promouvoir la coopération entre leurs deux États pour assurer la protection du bien-être des enfants,

Considérant les dispositions de la Convention des Nations Unies relative aux droits de l'enfant, faite à New York le 20 novembre 1989, en particulier les dispositions de son article 11 selon lesquelles les États parties, dont l'Australie et la République du Liban, prennent des mesures pour lutter contre les déplacements et les non-retours illicites d'enfants à l'étranger et, à cette fin, favorisent la conclusion d'accords bilatéraux ou multilatéraux,

Considérant également les dispositions de la Convention de Vienne sur les relations consulaires, faite à Vienne le 24 avril 1963, à laquelle l'Australie et la République du Liban sont État parties, et en particulier les dispositions des alinéas e) et h) de son article 5 selon lesquelles les fonctions consulaires consistent, entre autres, à prêter secours et assistance aux ressortissants de l'État d'envoi et à sauvegarder, dans les limites fixées par les lois et règlements de l'État d'accueil, les intérêts des mineurs ressortissants de l'État d'envoi,

Reconnaissant que les questions relatives aux affaires de statut personnel, notamment les questions de la garde des enfants et du droit de visite, peuvent souvent conduire à des tragédies humaines et présentent un défi particulier pour l'action bilatérale visant à trouver une solution juste et humaine,

Désireux d'encourager et de renforcer la coopération consulaire et judiciaire entre leurs deux États pour traiter ces questions,

Sont convenus de ce qui suit :

TITRE I. CHAMP D'APPLICATION ET OBJECTIFS

Article 1

Les objectifs du présent Accord consistent notamment, conformément aux lois des deux Parties :

a) à faire en sorte que l'intérêt supérieur de l'enfant soit la considération principale dans les affaires relatives aux droits des parents en matière de garde des enfants et de visite;

b) à assurer le respect du droit de l'enfant, séparé de ses deux parents ou de l'un d'eux, d'entretenir régulièrement des relations personnelles et des contacts directs avec

ses deux parents, sauf si cela est contraire à l'intérêt supérieur de l'enfant, ainsi qu'il est prévu par la Convention des Nations Unies relative aux droits de l'enfant;

c) à assurer le respect du droit du parent séparé d'un enfant d'entretenir régulièrement des relations personnelles et des contacts directs avec l'enfant ainsi qu'il est prévu dans la Convention des Nations Unies relative aux droits de l'enfant;

d) à aider l'enfant qui a été déplacé par un parent du territoire d'une Partie vers le territoire de l'autre Partie à surmonter les conséquences néfastes d'un tel déplacement.

Article 2

Aux fins du présent Accord, le terme « enfant » désigne un enfant de nationalité australienne ou libanaise et/ou un enfant possédant la double nationalité australienne et libanaise. Les enfants possédant la double nationalité australienne et libanaise, en particulier, bénéficient de l'accès aux autorités consulaires et à leur assistance.

TITRE II. COMMISSION CONSULTATIVE MIXTE

Article 3

1. Une Commission consultative mixte sera établie qui comprendra des représentants des Ministères de la justice, des affaires étrangères et des émigrants et du Ministère de l'intérieur et des municipalités pour la République du Liban et des représentants du Ministère des affaires étrangères et du commerce et du Ministère de la justice pour l'Australie.

2. Une Partie peut désigner d'autres personnes supplémentaires pour représenter d'autres autorités compétentes de cette Partie pour certains cas soumis à l'examen de la Commission.

Article 4

La Commission est de nature consultative.

Article 5

1. Conformément aux lois de chaque Partie, la Commission :

a) s'emploie à réaliser les objectifs du présent Accord;

b) examine les problèmes se rapportant à des cas individuels en vue d'en faciliter le règlement;

c) respecte les décisions des tribunaux religieux ou civils de chaque Partie dans des cas individuels;

d) favorise l'information et la coopération entre les autorités concernées des deux Parties aux fins de la réalisation des objectifs du présent Accord en ce qui concerne les cas dont elle est saisie;

e) fournit des renseignements d'ordre général sur la législation de la Partie en rapport avec l'application de l'Accord;

f) tient tous les membres informés de l'application du présent Accord et, dans la mesure du possible, pour lever tout obstacle pouvant s'opposer à sa mise en œuvre.

2. Les types de cas devant être examinés par la Commission incluent les questions de statut personnel telles que la garde des enfants et celles qui nécessitent des mesures relatives à la protection des droits de l'enfant et des droits fondamentaux de l'homme en général.

3. La Commission n'examine pas les cas ou les questions relatives aux visas ou à l'immigration, sauf dans les cas prévus à l'alinéa d) de l'article 6.

Article 6

La Commission peut en particulier, directement ou par un intermédiaire, adopter des mesures appropriées conformément aux lois de chaque Partie :

a) pour établir le lieu où se trouve un enfant visé par le présent Accord;

b) pour encourager un règlement à l'amiable dans les cas où la garde d'un enfant ou le droit de visite est en litige;

c) pour contribuer à un règlement à l'amiable dans le cas où un enfant est déplacé ou retenu sur le territoire d'une Partie contre le gré d'un de ses parents, notamment pour encourager et faciliter un accord des parents en ce qui concerne le droit de visite d'un parent ou le retour de l'enfant sur le territoire de l'autre Partie;

d) pour faciliter la présentation des demandes de visas, permis de sortie et autres documents de voyage pour les parents et les enfants, ainsi que la prise rapide de décisions à cet égard;

e) pour suivre l'avancement des cas en vue de présenter dans les délais aux autorités concernées des deux Parties des rapports à ce sujet;

f) pour recevoir et échanger des informations et des documents se rapportant aux cas et faciliter la transmission de ces informations et documents aux autorités concernées de l'une ou l'autre Partie selon que de besoin.

Article 7

1. Chacune des Parties peut soumettre des cas à l'examen de la Commission par la voie diplomatique.

2. La voie de communication usuelle entre les Parties est la voie diplomatique.

Article 8

La Commission se réunit à la demande de l'une ou l'autre Partie à une date convenue d'un commun accord.

Article 9

Les conclusions de la Commission sont consignées. La Commission veille à protéger le caractère confidentiel des informations se rapportant à des cas particuliers.

Article 10

La Commission rend compte au Ministère des affaires étrangères et des émigrants du Liban et au Ministère des affaires étrangères et du commerce de l'Australie sur l'état de la mise en œuvre du présent Accord.

Article 11

1. Aucune disposition du présent Accord ne peut être interprétée comme limitant ou affectant de quelque autre manière les droits et les obligations de chaque Partie découlant d'autres instruments applicables aux deux Parties, et en particulier de la Convention de Vienne sur les relations diplomatiques et de la Convention de Vienne sur les relations consulaires.

2. Aucune disposition du présent Accord ne peut être interprétée comme remplaçant ou excluant d'autres moyens de communication et d'examen des cas, y compris de règlement, entre les Parties.

3. Aucune disposition du Titre 2 du présent Accord ne peut être interprétée comme interdisant l'ouverture d'une procédure devant l'autorité judiciaire ou administrative d'une Partie relativement à un enfant.

Article 12

Pour toute communication écrite adressée en application du présent Accord, chaque Partie fournit une traduction dans une langue officielle de l'autre Partie.

Article 13

Tout différend né de l'interprétation ou de l'application du présent Accord est réglé dans le cadre de consultations ou de négociations par la voie diplomatique.

Article 14

Le présent Accord entre en vigueur le premier jour du deuxième mois suivant la date à laquelle la dernière des deux notifications est reçue.

Article 15

Le présent Accord s'applique aux cas soumis par l'une ou l'autre Partie même si ces cas sont antérieurs à son entrée en vigueur.

Article 16

Le présent Accord demeure en vigueur jusqu'à ce que l'une ou l'autre Partie le dénonce. Chacune des Parties peut dénoncer le présent Accord à tout moment en en informant l'autre par écrit. La dénonciation prend effet six mois après réception de la notification. Nonobstant telle dénonciation, la Commission fera tout ce qui est en son pouvoir pour régler les cas qui lui ont été soumis avant réception de la notification écrite.

EN FOI DE QUOI les soussignés, dûment autorisés à cet effet par leur Gouvernement respectif, ont signé le présent Accord.

FAIT à Beyrouth le 18 mars 2009, en deux exemplaires originaux, en langues anglaise et arabe, les deux textes faisant également foi.

Pour l'Australie :

LYNDALL SACHS
Ambassadeur

Pour la République du Liban :

IBRAHIM NAJJAR
Ministre de la justice